



السياسة المالية في الأردن: نحو مقارنة جديدة

أيار 2021



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإزادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376



جدول المحتويات

4.....	المقدمة
5.....	السياسة المالية: المعنى الاجتماعي والاقتصادي الأساسي
6.....	أداء الاقتصاد الوطني: بعض الملاحظات
9.....	اقتصاديات المالية العامة في الأردن: بعض الملاحظات
18.....	الخلاصة وتوصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني

1. المقدمة

أصبحت آثار كوفيد-19 على الاقتصاد الأردني أكثر وضوحاً، ولا تزال تداعياتها الكاملة في تطور. حيث تراجع الناتج المحلي في العام 2020 بمعدل 1.6٪ في عام 2020، في حين ارتفع معدل البطالة من 19.0٪ (الربع الرابع 2019) إلى 24.7٪ (الربع الرابع 2020).

وقد أجبر كوفيد-19 الحكومة الأردنية على اتخاذ تدابير عديدة في مجال السياسات المالية والنقدية، ليس فقط لاحتواء آثار الوباء وانعكاساته الصحية على المواطنين، وإنما لاحتواء الآثار الاقتصادية للفيروس الناجمة عن انتشار الوباء. ونتيجة لتلك الإجراءات نجم عدد من التحديات المتعلقة بالمالية العامة في الأردن؛ لعل أبرزها:

1. اتساع عجز الموازنة مع زيادة الإنفاق العام وانخفاض الإيرادات المحلية.
2. ارتفاع الدين العام مع زيادة الاقتراض.

وفي سياق الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19، يجدر التنويه إلى أن الوباء فاقم التحديات ذاتها التي كان الاقتصاد الأردني يواجهها قبل سنوات من تفشي الفيروس، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المتواضعة، ومعدلات البطالة المرتفعة باستمرار خصوصاً بين فئة الشباب وخريجي الجامعات، والعجز المستمر في الموازنة، والدين العام المتزايد.

إن الهدف من هذه الورقة الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، هو تسليط الضوء على التفاعل بين الأداء العام للاقتصاد (النمو)، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، والمالية العامة. وتنقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام:

- القسم الأول: المبادئ الأساسية للسياسة المالية.
- القسم الثاني: عدداً من الملاحظات حول ديناميكية النمو في الاقتصاد الأردني.
- القسم الثالث: عدداً من الملاحظات حول حالة المالية العامة والضرائب في الأردن.
- القسم الرابع: عدداً من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز التفاعل بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام.

2. السياسة المالية: المعنى الاجتماعي والاقتصادي الأساسي

يتشكل أي اقتصاد من مجموعة من المستهلكين والشركات الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض لتحديد السلع والخدمات التي يجب إنتاجها وتحديد أسعارها. لذا، تجدر الإشارة إلى أنه في معظم الدول التي تتبع اقتصاد السوق مثل المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والعديد من الدول الأخرى، تلعب الحكومات دورًا مهمًا في النشاط الاقتصادي، إذ تقوم بجمع الإيرادات (الضريبية وغير الضريبية) وتنفق على السلع والخدمات العامة مثل الصحة، والتعليم، والخدمات العامة وغيرها. بعبارة أخرى، تلعب هذه الحكومات دورًا رئيسيًا في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية. يؤكد المنطق الاجتماعي والاقتصادي الأساسي على أن دور السياسة المالية يجب أن يكون معززًا ومحفزًا للنمو، والعدالة، والحد من الفقر، والإدماج الاجتماعي، والحماية من المخاطر والضعف، كما هو الحال في التجربة العالمية في التعامل مع تداعيات كوفيد-19. ولكن هذا الإطار النظري ليس من السهل تطبيقه على أرض الواقع حيث يتطلب رؤيا اقتصادية واضحة ومؤسسات قادرة على التنفيذ.

هناك ثلاثة أسباب منطقية تبرر عمل الحكومات (البنك الدولي / 2012):

1. **تحسين كفاءة تخصيص الموارد:** يتمثل جوهر تخصيص الموارد في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال سياسات الإنفاق العام والضرائب التي تعزز مستويات الكفاءة. إذ يجب أن يرفع الإنفاق العام على السلع والخدمات العامة (مثل الصحة، والتعليم، والنظام العام وشؤون السلامة العامة، والخدمات العمومية العامة، وغيرها) إنتاجية القطاع الخاص لتحقيق النمو.
2. **معالجة التفاوتات في مستويات الدخل:** إن جوهر التوزيع المنطقي يكمن في تحسين توزيع الدخل، والفرص، والأصول الاستثمارية، بطريقة تحافظ على التوازن الاجتماعي وهو ما يمكن وصفه ب (العقد الاجتماعي).
3. **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي:** من خلال الحفاظ على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال متغيرات مثل التقلبات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي، عجز الموازنة، والدين العام) ذات الآثار قصيرة وطويلة المدى.

أ. الأثر قصير المدى يتطلب من الحكومة امتلاك القدرة على زيادة الإنفاق العام خلال فترات النمو الاقتصادي الضعيف أو فترات الركود، وخفض الإنفاق العام خلال فترات النمو. في الواقع، تُظهر التجربة العملية أن الحكومات التي تتبنى مثل هذه السياسة ("السياسة المالية المواجهة للدورة الاقتصادية") لا تميل فقط إلى أن يكون لديها تقلبات أقل في الإنتاج، وإنما تحقق معدلات نمو أعلى، بالإضافة إلى نسب تضخم أقل.

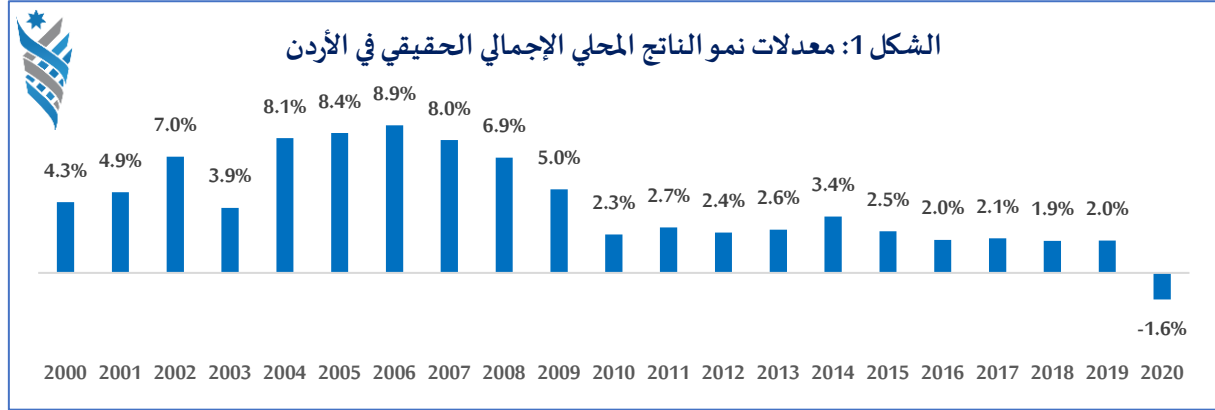
ب. أما الأثر طويل المدى، فيتطلب إصلاح حالات العجز المستدامة ومستويات الدين العام، وإلا أصبحت قضية المالية العامة نفسها (الدين) أحد مصادر عدم استقرار الاقتصاد الكلي.

حان الوقت لأن يركّز جميع أصحاب العلاقة في الأردن على هذه العناصر الثلاثة عند الحديث عن المالية العامة ودور الحكومة، لوجوب قياس نجاح الحكومة في التعاطي مع هذه الركائز وهو ما سيعزز الشفافية والحوكمة الجيدة.

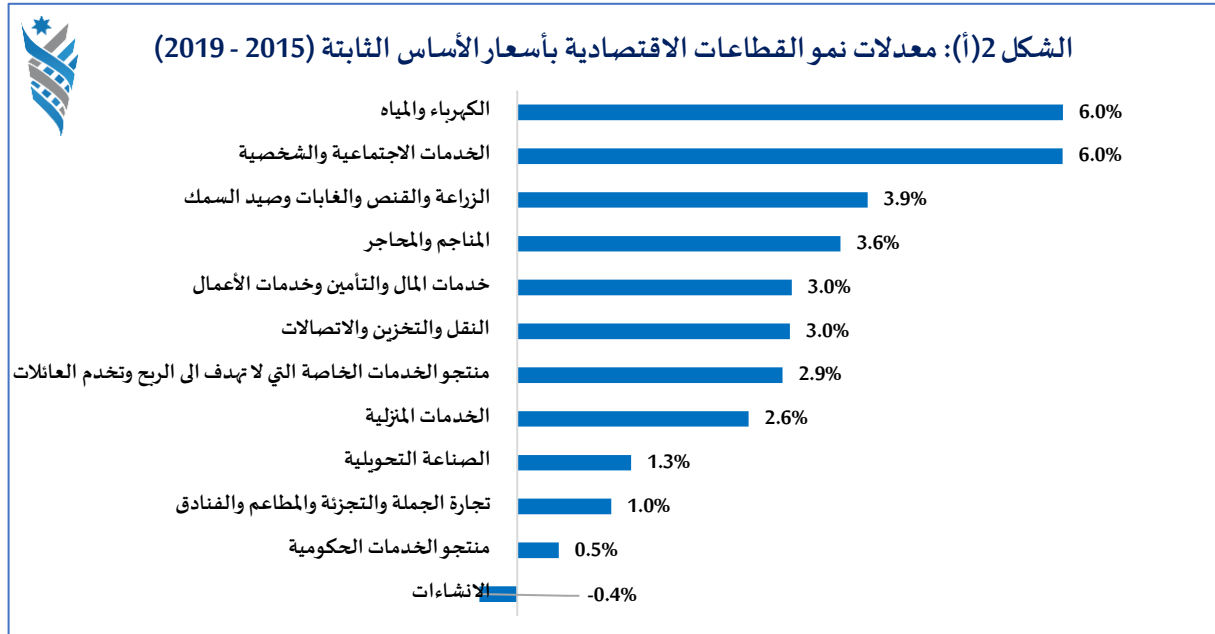
3. أداء الاقتصاد الوطني: بعض الملاحظات

كما ذكر في المقدمة، يستعرض هذا القسم عددا من الملاحظات حول أداء النمو الاقتصادي الأردني والمالية العامة.

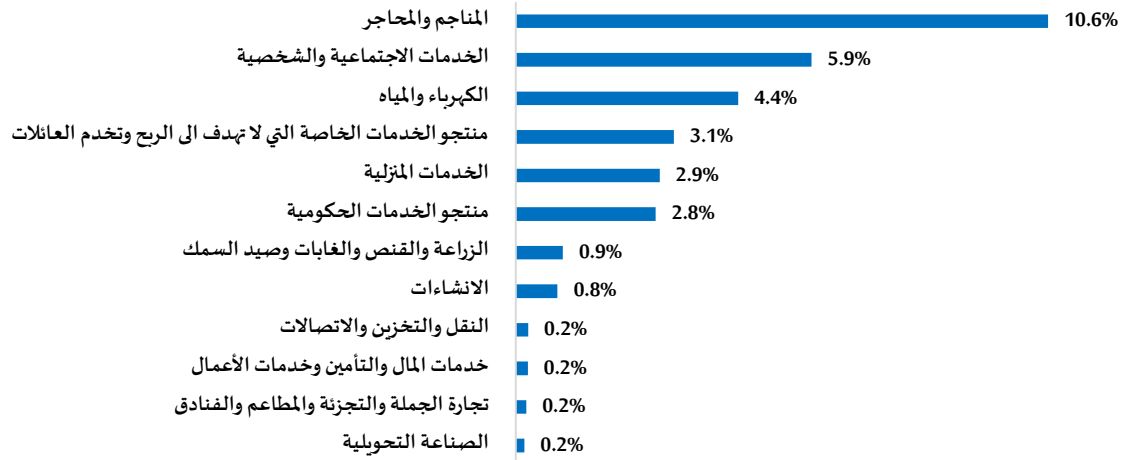
أ. يحقق الاقتصاد الأردني ولفترة طويلة معدلات نمو متواضعة.



ب. خلال السنوات القليلة الماضية (2015-2019)، نمت جميع القطاعات الاقتصادية تقريباً بمعدلات إيجابية. في المتوسط، وتعد الانحرافات المعيارية لمعدلات النمو هذه منخفضة نسبياً (التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني / 2019). بعبارة أخرى، كانت معدلات النمو السنوية لهذه القطاعات مستقرة.

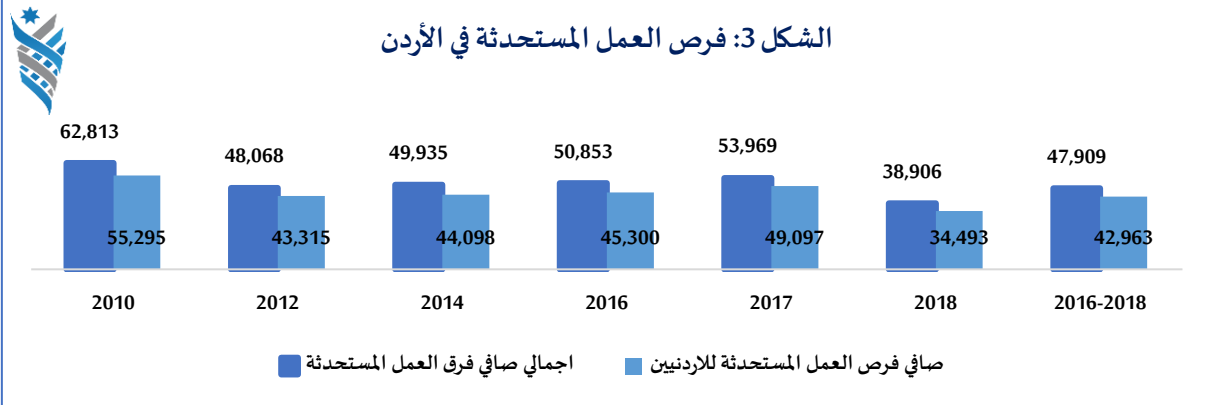


الشكل 2(ب): الانحراف المعياري لمعدلات نمو القطاعات الاقتصادية (2015 - 2019)



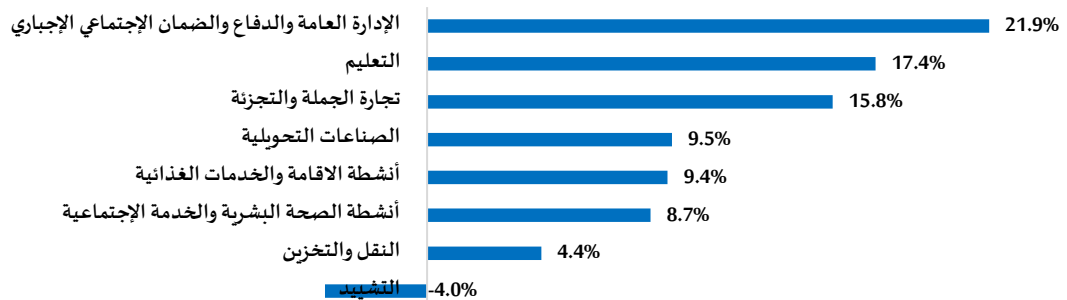
ت. خلال الفترة 2016-2018، بلغ إجمالي صافي فرص العمل المستحدثة 47,909 وظيفة، وكان هذا العدد يساوي 42,963 وظيفة للأردنيين (29,422 للذكور و13,541 للإناث). (دائرة الإحصاءات العامة)

الشكل 3: فرص العمل المستحدثة في الأردن

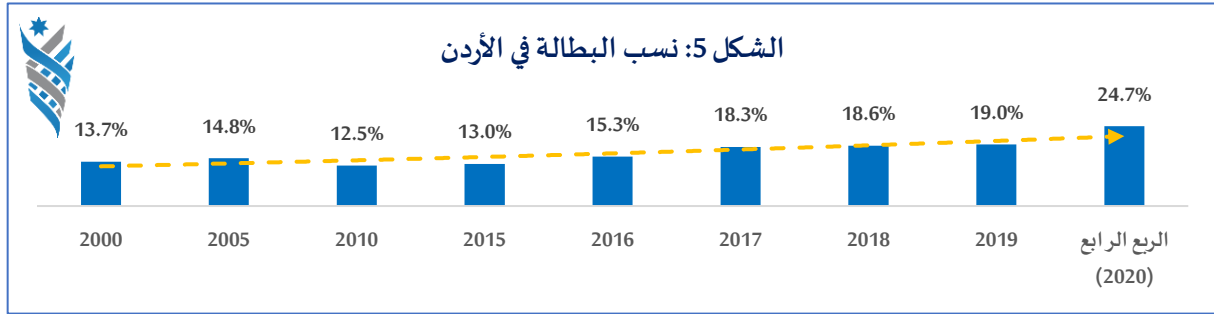


ث. ثلاثة قطاعات فقط (الإدارة العامة، التعليم، الجملة والتجزئة) استحوذت على 55.1% من صافي فرص العمل المستحدثة للأردنيين. ومن المهم ملاحظة أنه في حين أن عدد صافي الوظائف التي تم إنشاؤها للأردنيين الحاصلين على درجة جامعية على الأقل كان يساوي 20,558، فإن الأردنيين الذين تخرجوا من الجامعات في الأردن يساوي عددهم 43,924 (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

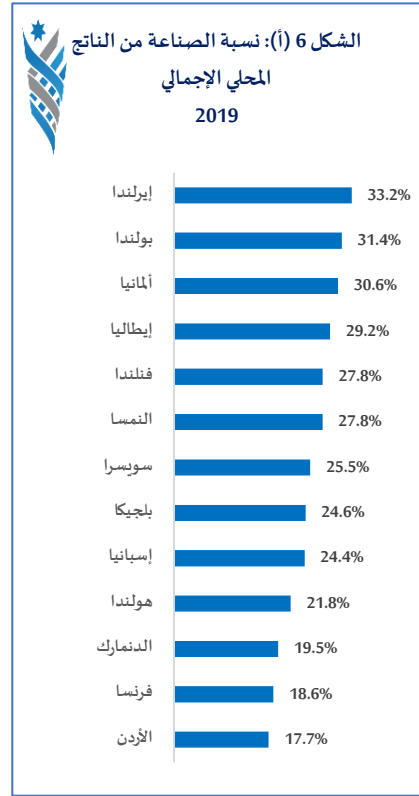
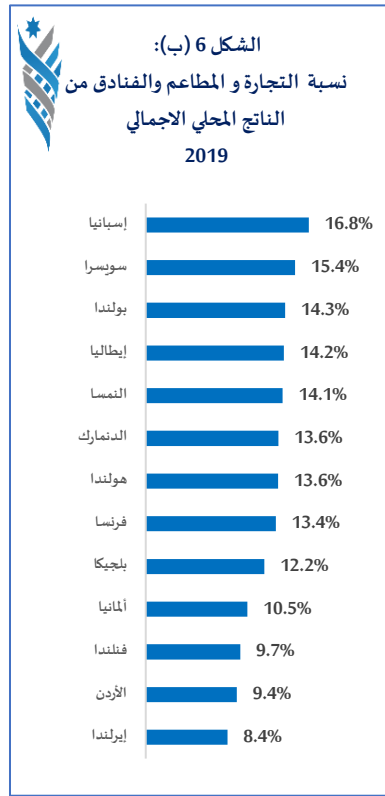
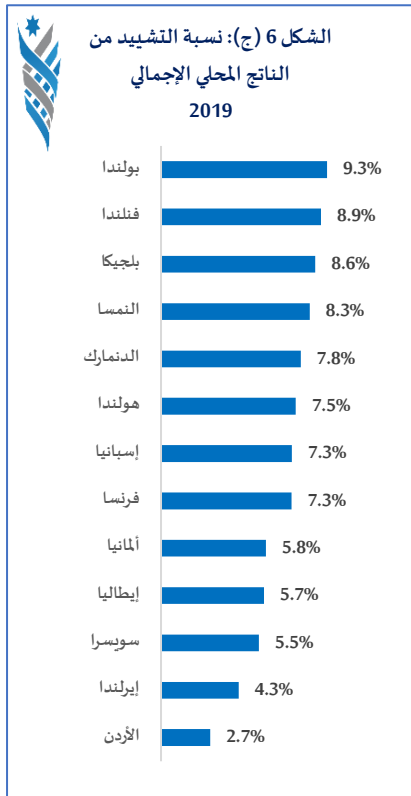
الشكل 4: صافي فرص العمل (للأردنيين) حسب النشاط الاقتصادي (2016 - 2018)



ج. على الرغم من تغيير المنهجية المتبعة في تقدير البطالة (2017)، لا تزال البطالة في اتجاه تصاعدي. لذا، سينجم عن وباء كوفيد-19 تفاقم مشكلة البطالة القائمة منذ فترة طويلة.



ح. في سياق معدلات النمو الاقتصادي المحققة في مختلف القطاعات وأعداد صافي الوظائف المستحدثة منها، يجدر التنويه إلى الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الأردن واختلافها عن الاقتصادات الأكثر تقدمًا. على سبيل المثال، نسبة قطاع الصناعة، الذي يميل إلى أن يكون كبيرًا من حيث التوظيف، في الأردن منخفضة. وهذا هو الحال أيضًا في التجارة والمطاعم والفنادق، وقطاع التشييد (يوروستات)، إذ تشير هذه الملاحظات إلى أن الاقتصاد الأردني يعاني من خلل بنيوي يجب معالجته.



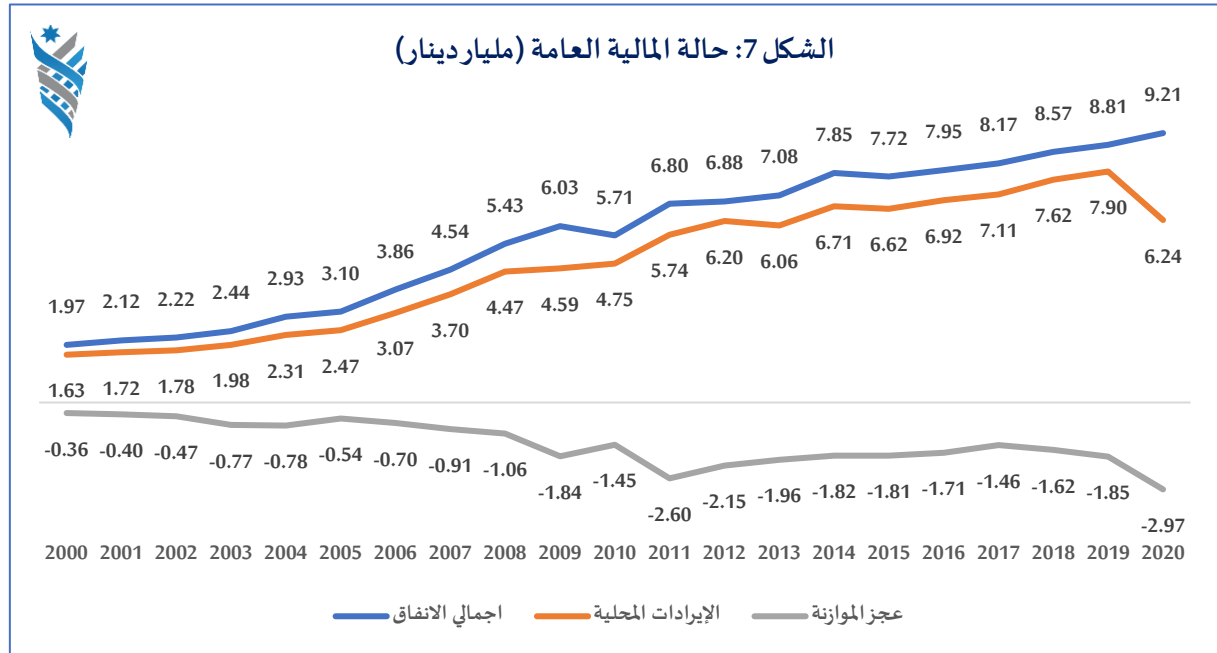
4. اقتصاديات المالية العامة في الأردن: بعض الملاحظات

يمكن ملاحظة أن القطاع العام الذي يتضمن الإنفاق الحكومي، والإيرادات، والاقتراض، له دور في غاية الأهمية لأي اقتصاد. أما الحقيقة الأقل وضوحاً فهي في جانب النفقات العامة في السياسة المالية التي تتزايد في العادة مع مرور الوقت لعدة أسباب:

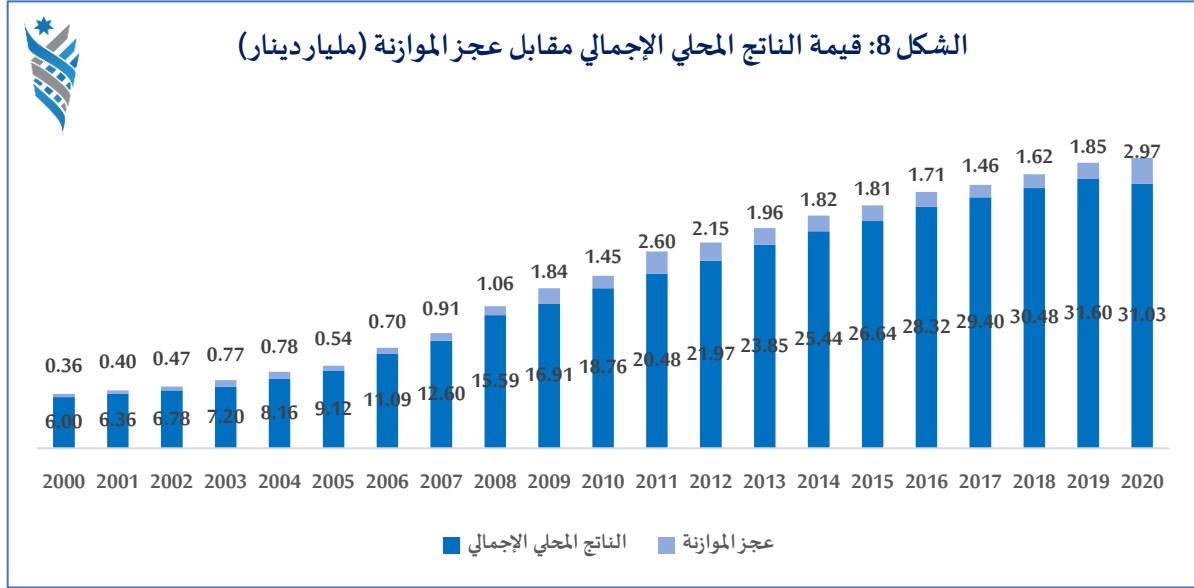
1. لتلبية ارتفاع الطلب على السلع والخدمات العامة مع ارتفاع متوسط دخل الفرد.
2. للحفاظ على إمدادات السلع والخدمات العامة سليمة مع ارتفاع الأسعار.
3. لمواءمة وظائف الدولة التي تزداد ويتوسع نطاقها مع تزايد عدد السكان.
4. انتشار التحضر الذي يؤدي إلى طلب أعلى على الخدمات مثل إمدادات المياه، الكهرباء، التعليم، والانشطة الخدمية الأخرى.

وتبعاً لحقيقة أن الإنفاق العام من المتوقع أن يزداد بمرور الوقت، من المهم إدراك أن الجانب طويل المدى يتطلب من أي حكومة التعايش مع عجز مستدام ومستويات دين عام محتملة. بمعنى آخر، ما لم تواكب الإيرادات العامة الإنفاق العام المتزايد، فإن قضية المالية العامة نفسها (العجز والدين) ستصبح مصدرًا لعدم استقرار الاقتصاد الكلي. وإن كان الأمر كذلك، فما الذي يمكن ملاحظته حول وضع المالية العامة في الأردن؟

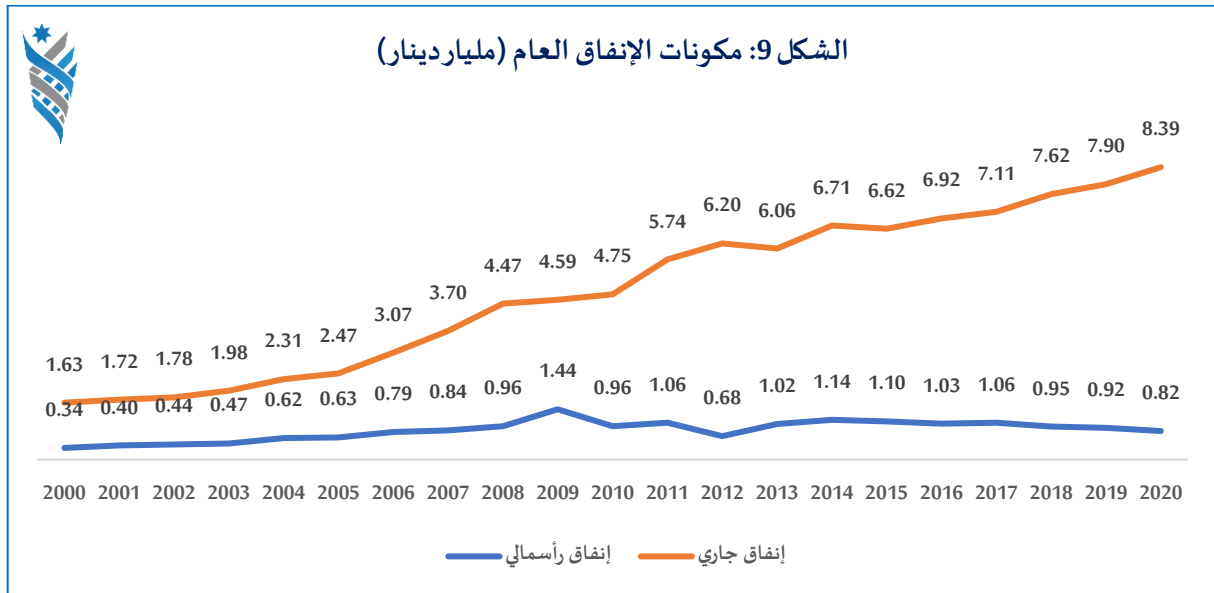
أولاً، منذ السنة المالية 2000 وما قبلها، لم تشهد أي حكومة أردنية (قبل / بعد المنح) فائضاً في موازنتها.

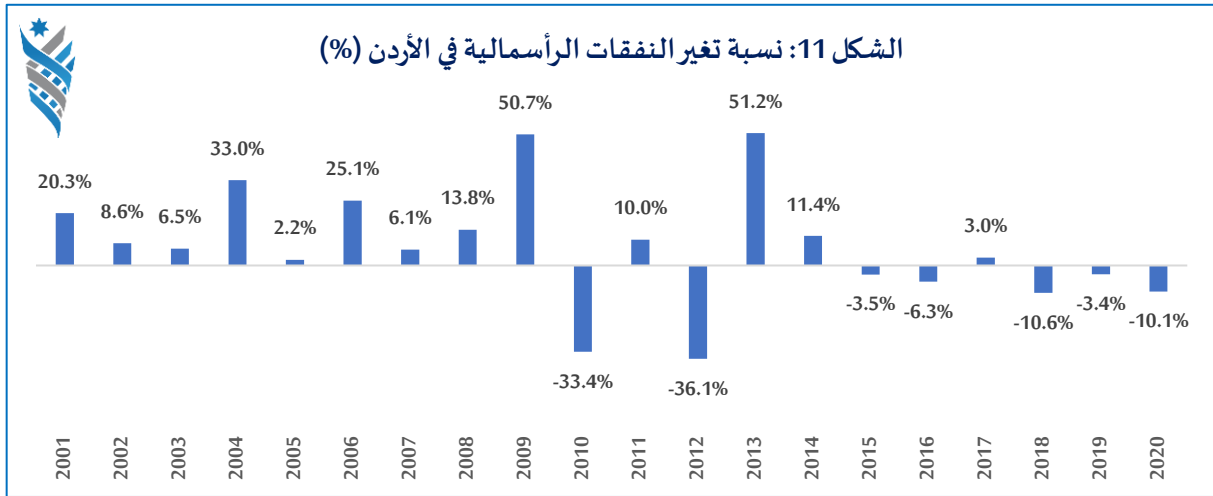
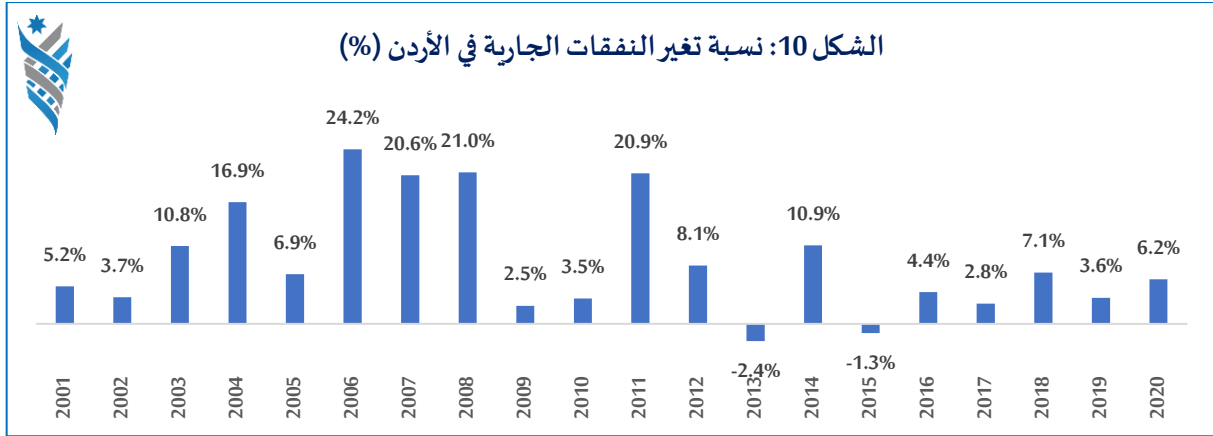


ثانياً، في المتوسط، شهد الاقتصاد الأردني (الناتج المحلي الإجمالي) زيادة كبير خلال الفترة ما 2000-2019 زيادة كبيرة؛ في حين قابل هذه الزيادة ارتفاع في مستويات العجز في الموازنة.

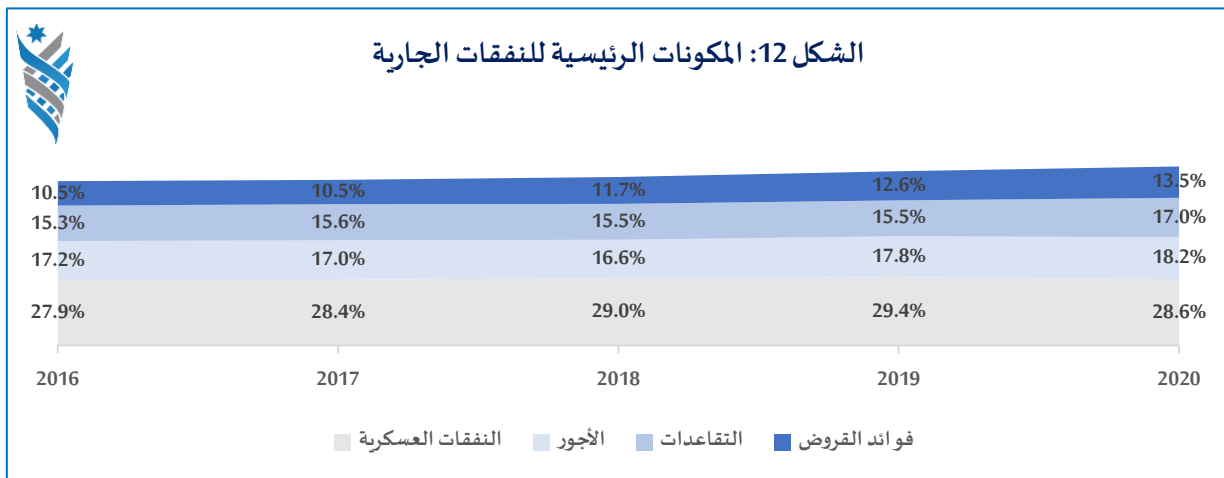


ثالثاً، كما ذكر آنفاً؛ يجب زيادة الإنفاق العام بمرور الوقت وذلك نتيجة لارتفاع الطلب على السلع والخدمات العامة، حيث أن الجانب الجاري من النفقات العامة وليس الجانب الرأسمالي منه، كان يتزايد بمرور الوقت وبسرعة كبيرة. في الواقع، شهدت النفقات الجارية زيادات مضاعفة في السنوات المالية 2003، 2004، 2006، 2007، 2008، 2009، 2011، و2014. أما من الناحية الأخرى، فقد كان الجانب الرأسمالي من النفقات العامة متقلباً.

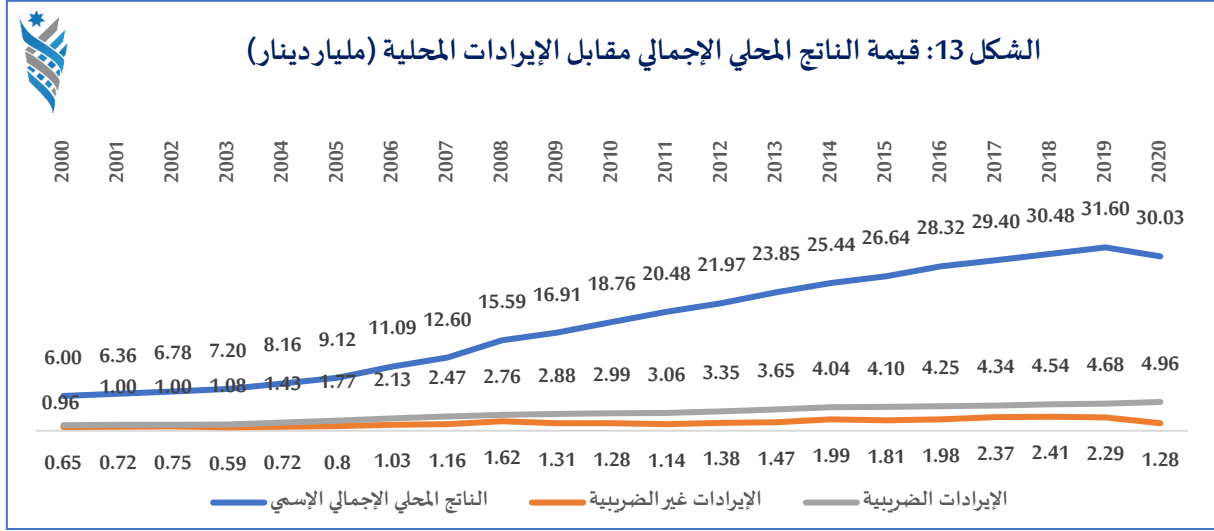




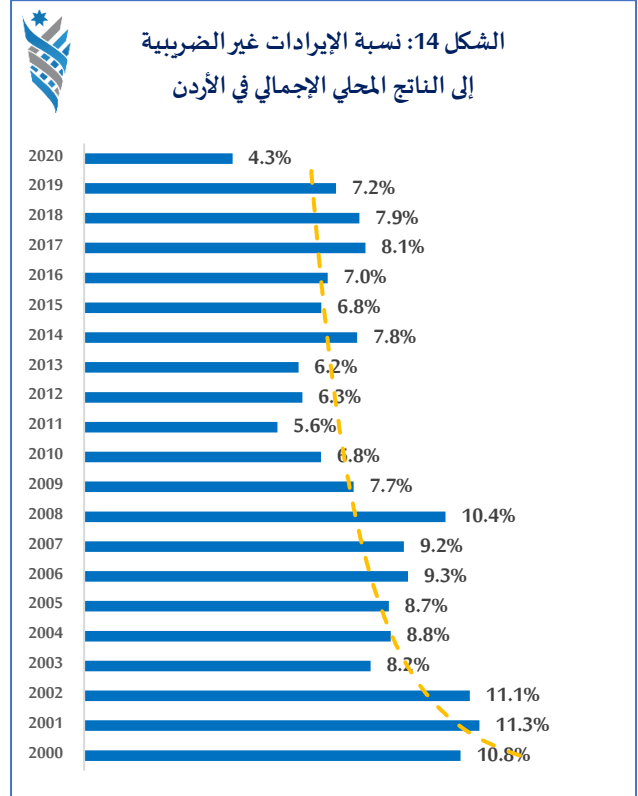
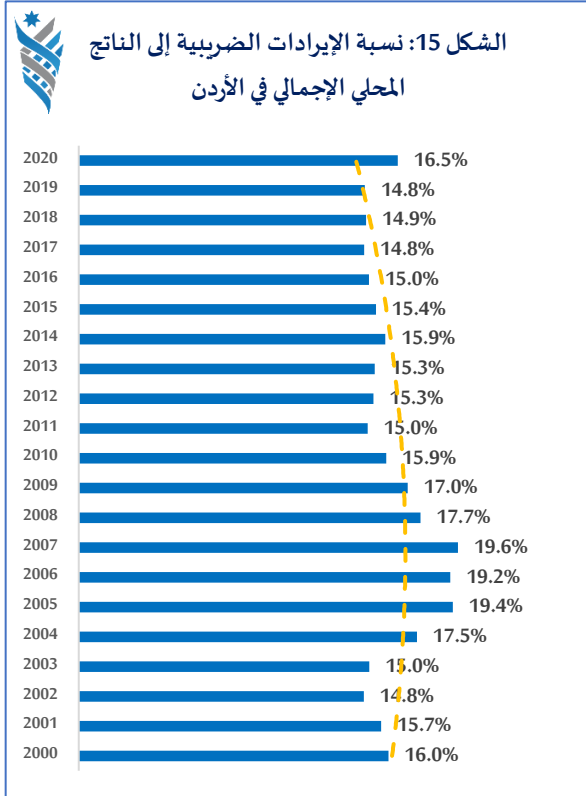
رابعاً، يمثل عدد محدود من البنود (مخصصات الجهاز العسكري، تعويضات العاملين، التقاعدات، وفوائد القروض) نسبة كبيرة من الإنفاق العام. وهذا يشير إلى أن الحكومة ليس لديها مساحة كبيرة، أو هامش، لإعادة تخصيص مواردها المالية أو أولويات سياساتها. إذ تُظهر الأدلة والتجارب الدولية أن العلاقة بين الإنفاق على السلع والخدمات العامة (التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية، النظام العام وشؤون السلامة العامة، الإسكان ومرافق المجتمع، والخدمات العمومية العامة، وغيرها) والنمو الاقتصادي إيجابية.



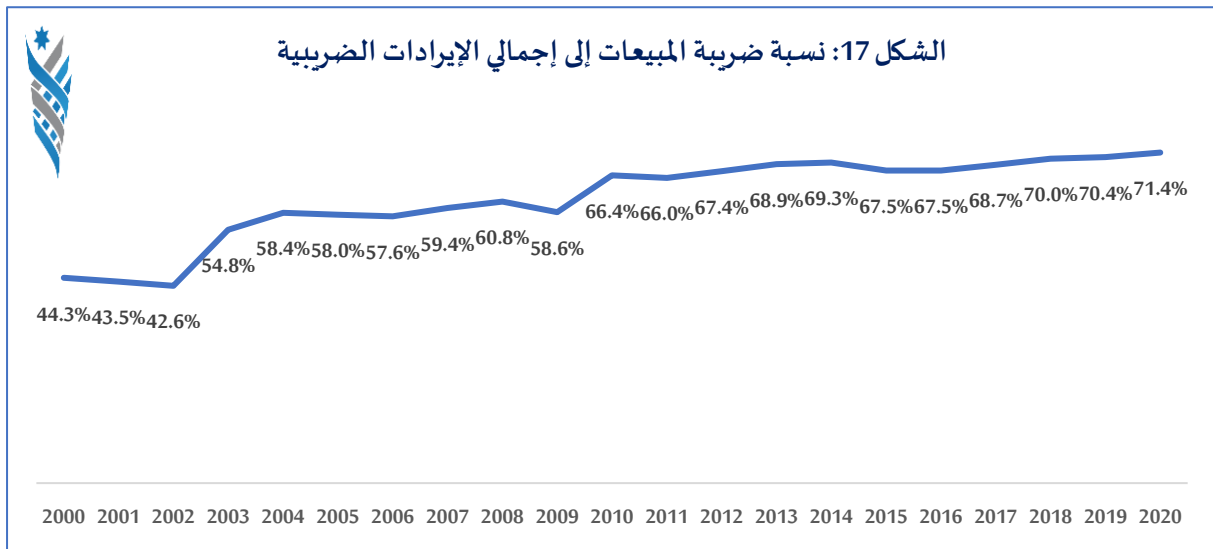
خامساً، ارتفع حجم الاقتصاد الوطني من 6.0 مليار دينار في العام 2000 إلى 30.03 مليار دينار في العام 2020. ومن الجانب الآخر، ارتفعت الإيرادات الضريبية من 0.96 مليار دينار في العام 2000 إلى 4.96 مليار دينار في العام 2020، أما الإيرادات غير الضريبية فقد ارتفعت من 0.65 مليار دينار في العام 2000 إلى 1.28 مليار دينار على التوالي. مما يبيّن اتساع الفجوة بين حجم الاقتصاد الوطني والإيرادات الضريبية وغير الضريبية، الذي يدل على وجود وصفه بالتسرب المالي، أي عدم القدرة على تحصيل بعض الإيرادات لأسباب عديدة.



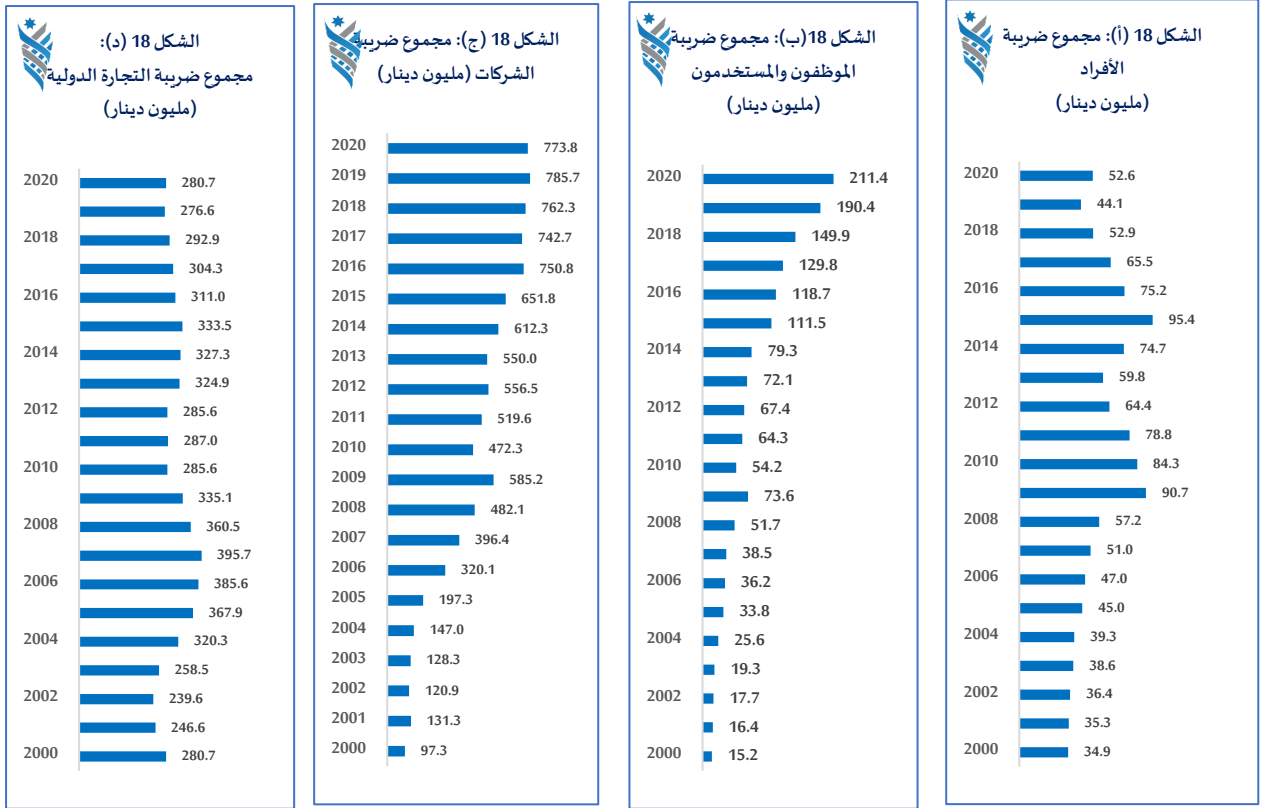
سادساً، انخفضت الإيرادات غير الضريبية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، من 10.8% في السنة المالية 2000، إلى 4.3% في عام 2019 وإلى 4.3% في عام 2020. ومن الناحية الأخرى، بقيت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي كما هي.



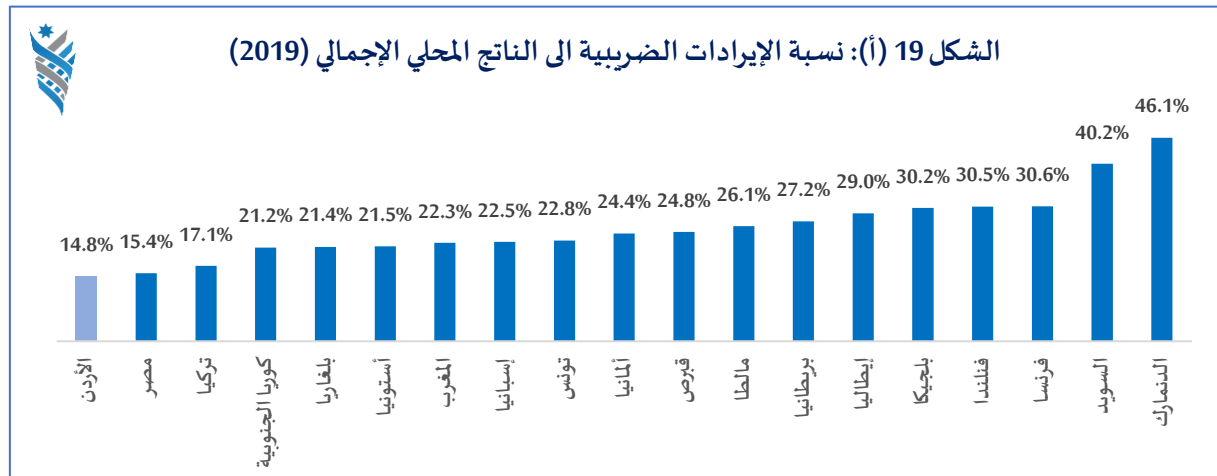
سابعاً، فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، فمن المهم ملاحظة أن ضريبة المبيعات كانت مصدر الزيادات الاسمية في إجمالي الإيرادات الضريبية، حيث شكلت ضريبة المبيعات 44.35٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية في السنة المالية 2000، وقد بلغت هذه النسبة 71.4٪ في عام 2020.

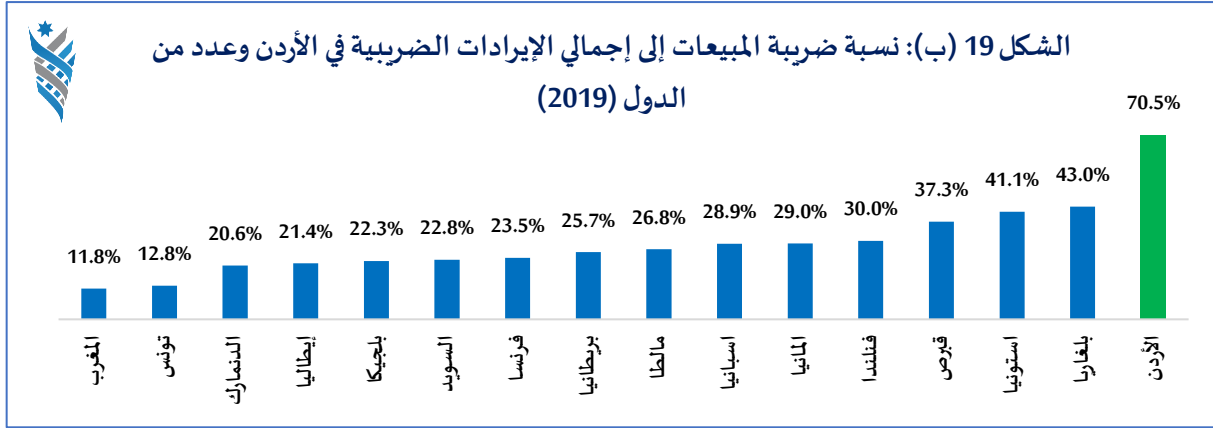


ثامناً، تعكس الضرائب من الأفراد والشركات المدرجة والمشاريع الكبيرة زيادات صحية في الإيرادات الضريبية. في حين أن الضرائب على التجارة الدولية بقيت ثابتة إلى حد ما، إلا أن الضرائب على الأفراد لم تعكس أي زيادة كبيرة. بالتالي، يجب ملاحظة أن "الأفراد" يشيرون إلى القطاع الخاص خارج الشركات المدرجة والمشاريع الكبيرة، التي تشمل الأعمال/الأنشطة الخاصة مثل؛ الأطباء، المحامين تجار الجملة والتجزئة، المدارس الخاصة، المطاعم، الصيدليات والمختبرات، الدكاكين الصغيرة والكبيرة، وغيرها الكثير



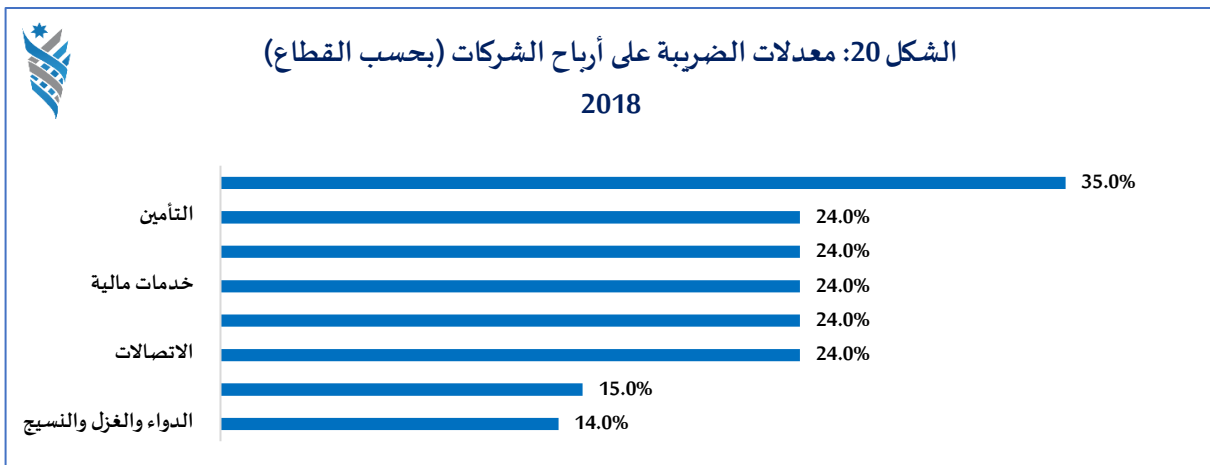
تاسعاً، تعتبر إجمالي الإيرادات الضريبية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن منخفضة إذا ما قورنت بدول غنية مثل الدنمارك على سبيل المثال حيث تبلغ هذه النسبة (46.1%)، أما بعض الدول الشبيهة بحالة الأردن مثل تونس فهي كذلك تحصل إيرادات ضريبية أعلى من الأردن، بنسبة تساوي 22.8%. يشار في هذا السياق الى ان ضريبة المبيعات (المعروفة بكونها تنازلية) في الأردن تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي الإيرادات الضريبية الأخرى وتساوي 70.5%. وهو معدل يفوق السائد في العديد من الدول الشبيهة في الأردن في مستويات الدخل.





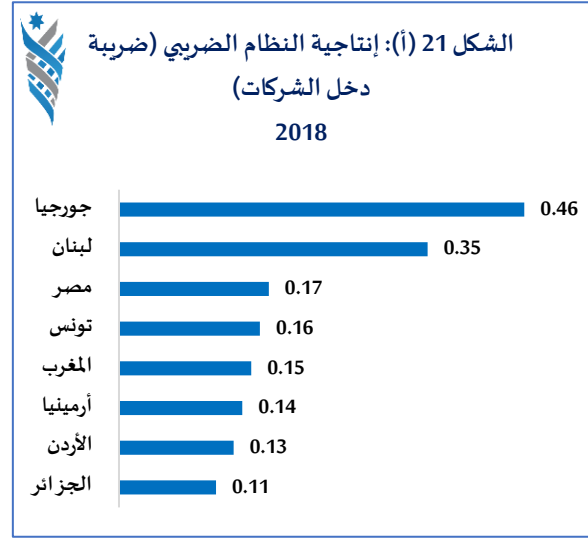
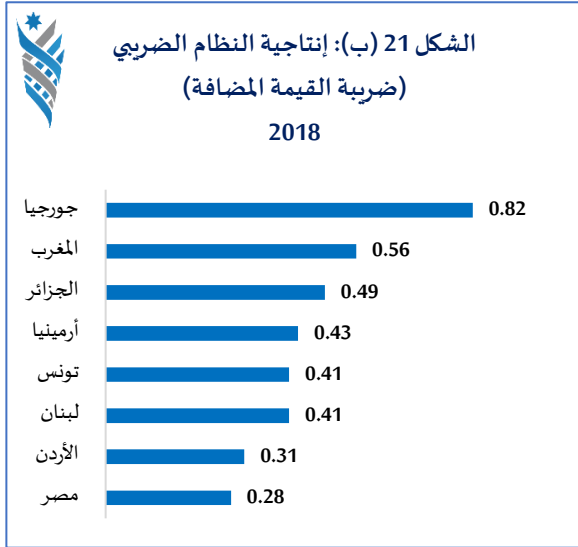
عاشراً، فيما يتعلق بالملاحظات المذكورة أعلاه حول الضرائب في الأردن، تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي قد أصدر تقريراً عن الأردن في 12 كانون الثاني (يناير) 2021 يثير عددًا من الملاحظات فيما يتعلق بموضوع المالية العامة، أبرزها:

- يشير التقرير إلى أن حالة المالية العامة لعام 2020 في تراجع، وأن الإيرادات المحلية أقل بنسبة 9٪ مما كانت عليه في عام 2019.
- يذكر التقرير أنه على الرغم من تفشي الوباء، فقد واصلت الحكومة تعزيز الإدارة الضريبية والامتثال الضريبي. وكشفت حملة مكافحة التهرب الضريبي عن وجود حوالي ما يعادل 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي كإيرادات ضائعة بسبب عدم الإبلاغ عن التزامات ضريبة الدخل.
- يذكر التقرير بوضوح أن النظام الضريبي في الأردن يعاني من "اختلالات هيكلية وضعف مؤسسي" وأن كوفيد-19 مجرد "ضوء إضافي على قيود النظام الضريبي".
- تعاني ضريبة دخل الشركات والضريبة العامة على المبيعات من وجود العديد من الأنظمة التفضيلية والاعفاءات التي تضيق القاعدة الضريبية وتساهم في "تجزئة" النظام إلى عدة أنظمة ضريبية. ويتساءل صندوق النقد الدولي لماذا تدفع الشركات المختلفة، بناءً على حجمها، نشاطها، أو موقعها، ضرائب متباينة. وكما جاء في التقارير فإن "المعاملة الضريبية التفضيلية عادةً وليست استثناء، حتى على مستوى الشركات والمنتجات الفردية". وهو ما نجم عنه نظام ضريبي متداخل وصعب التطبيق وفيه الكثير من التشوهات.

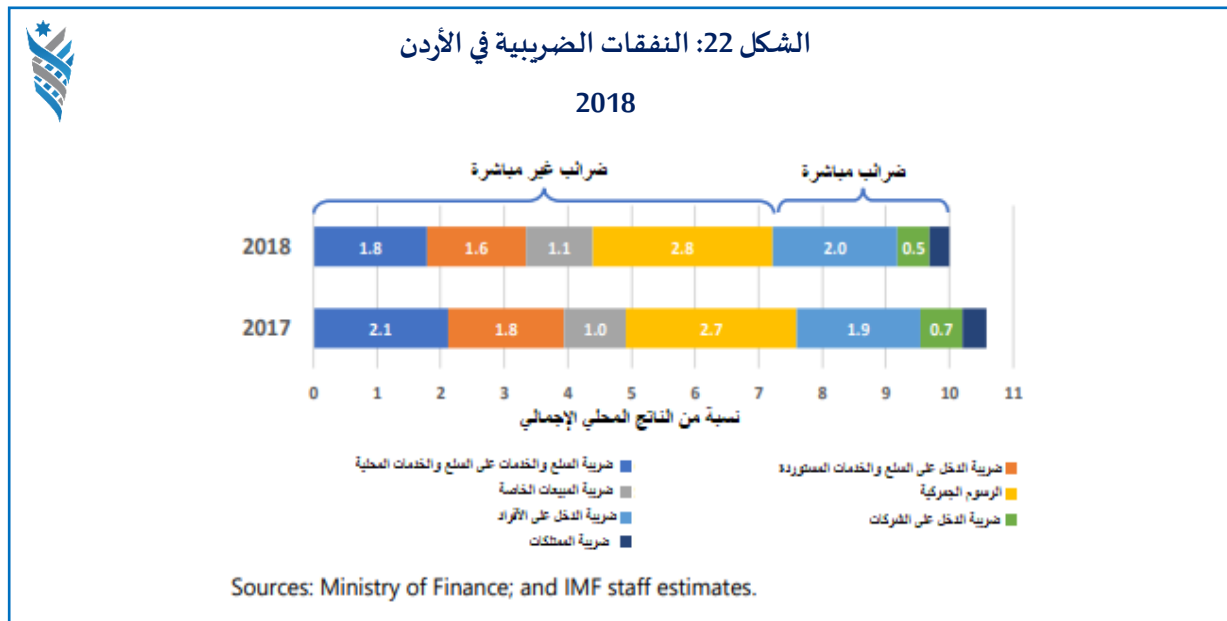


ج. نتيجة لوجود العديد من الإعفاءات غير المبررة في كثير من الاحيان، يعاني النظام الضريبي من:

- تراجع وضعف إنتاجية ضريبة الدخل على الشركات (الإيرادات لكل نقطة من معدل الضريبة، نسبة الى إجمالي الناتج المحلي).
- انخفاض إنتاجية ضريبة المبيعات العامة (الإيرادات الى إجمالي الاستهلاك النهائي صافي إيرادات ضريبة المبيعات، الى معدل ضريبة المبيعات).



ح. يساهم وجود معاملة ضريبية تفضيلية (إعفاءات) في زيادة النفقات الضريبية (ضياح الإيرادات الضريبية)، وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي التي تعتمد أحدث تقييم أجرته السلطات الضريبية في الأردن. وتشير نتائج عامي 2017 و2018 إلى أن النفقات الضريبية تعادل حوالي 10.6٪ و10.0٪ على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.



خ. بالإضافة إلى الأنظمة الضريبية التفضيلية المذكورة أعلاه، يشير تقرير صندوق النقد الدولي تعدد المناطق الاقتصادية (55 في المجموع) وتعدد الأنظمة الضريبية التي تحكمها مما يؤدي إلى مزيد من التعقيدات ويفاقم مشكلة التطبيق والتحصيل الفعال.

د. بالإضافة إلى استنزاف الإيرادات وتعقيد النظام الضريبي، فقد جاء في تقرير صندوق النقد أن أنظمة الضرائب التفضيلية القائمة حتى الآن، تخلق تشوهين رئيسيين:

- **أولاً**، ينتج عن هذه الأنظمة الضريبية منافسة غير عادلة بين دافعي الضرائب، بما يضر بمبدأ المنافسة على أساس تكافؤ الفرص.

- **ثانياً**، إن الفروقات في معدلات الضريبة في النظام الضريبي تخلق فرصاً لتحويل الأرباح الخاضعة للضريبة ويجري التحايل على القانون من خلالها.

ذ. أخيراً، يجدر التنويه إلى أن حوالي نصف ضرائب دخل الشركات في العام 2019، تم تحصيلها ليس فقط من القطاعات المنظمة ولكن أيضاً من القطاعات الخاضعة لمعدلات ضريبية مرتفعة (البنوك، المؤسسات المالية، شركات التأمين، وقطاع التعدين).

ضريبة الدخل المحصلة من الشركات حسب القطاع الاقتصادي للعام 2019			
القطاع	معدل الضريبة الاسمي	الحصة من إجمالي الضريبة المدفوعة	حصة دافعي الضرائب
البنوك	35.00%	39.40%	0.02%
الشركات المالية	24.00%	2.50%	0.39%
شركات التأمين	24.00%	0.90%	0.02%
الاتصالات	24.00%	3.00%	0.01%
التعدين	24.00%	3.90%	0.00%
الأدوية / المنسوجات	10.00%	2.00%	2.28%
الشركات الصناعية	15.00%	4.70%	7.21%
السياحة والفنادق والمطاعم	20.00%	5.10%	10.33%
أخرى	20.00%	38.50%	79.75%

4. الخلاصة وتوصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني

ان العلاقة بين مستويات الضريبة والنمو المتحقق في أي اقتصاد تعتبر علاقة شائكة وتختلف من بلد لآخر حسب التركيبة الاقتصادية وآليات الانفاق وفعاليتها، وكذلك طبيعة المكلفين ضريبيا، ولا شك ان الجدل حول موضوع الضريبة وأين يقع العبء الضريبي سيستمر في الأردن، وفي كثير من الأحيان فإن التعديلات الضريبية تستهدف ذات الفئات الملتزمة، لا سيما في مجال ضريبة الدخل، حيث ان جانبا كبيرا من الاقتصاد الموصوف بالاقتصاد غير الرسمي، يعمل خارج اطر الضريبة، ولعل نظرة سريعة على عدد المكلفين ضريبيا وتطورهم خلال السنوات الأخير تشير الى ذلك الامر بوضوح، اما ضريبة المبيعات التي تشكل المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة فهي تعتبر من الناحية الاجتماعية غير عادلة، ولكنهما مصدر موثوق للإيرادات ليس من السهل الاستغناء عنه.

اما الموضوع الثاني ذو الصلة بالضريبة والسردية الجديدة فيرتبط بالعلاقة بين الضريبة والانفاق العام من جهة، وبين مستويات النمو، وأحيانا يرتبط ذلك ب "الحد المثالي للضريبة"، وهذا الموضوع أساسي فيما يخص الفلسفة الضريبية لأي دولة، فهي الى جانب الدور التوزيعي الذي تساهم به، يجب ان تساهم بتحقيق النمو وتوليد فرص العمل. ان التركيز في المجال العام على جانب التحصيل واهمال جانب الكفاءة في الانفاق، يجعل الحوار حول السياسة المالية مجتزأ، وفي خلاصة هذا الاستعراض، لا بد من التركيز على عدد من المحاور الضرورية التي تغطي مختلف جوانب السياسة المالية، والتي تشكل خريطة طريق أساسية للسردية الجديدة.

المحور الأول: كفاءة تحصيل الإيرادات والإطار القانوني.

1. إن مسار الإصلاح الذي يدير الإعفاءات الضريبة يشكل أفضل، ويتخلص من الفروقات في معدلات الضريبة داخل وعبر قطاعات الاقتصاد المختلفة من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً في استعادة حيادية تأثير النظام الضريبي على قرارات الاستثمار، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام المستثمرين. هذا ومن شأن ذلك تحسين الإيرادات الضريبية.
2. دراسة الإعفاءات بما يتناسب والرؤية الاقتصادية المنشودة وتحديد بعض القطاعات المستهدفة، وهو ما سيساهم بتعزيز المنافسة ويحد من التشوّهات في النظام الضريبي، وكذلك يقلل من هوامش الاجتهاد الشخصي في التقديرات الضريبية وهو ما ينجم عنه في الغالب سوء الإدارة.
3. تعزيز كفاءة التحصيل وتعزيز القدرات المؤسسية لضريبة الدخل من خلال تسهيل المنظومة التشريعية وآليات التطبيق واتباع مسار إصلاح يوسع قاعدة ضريبة المبيعات العامة، وإلغاء أنظمة ضريبة السلع والخدمات التفضيلية الحالية التي تحد من كفاءة التحصيل، وتساعد في التعامل مع المشكلات الحالية -لا سيما تلك المتعلقة بالتخطيط، والتجنب الضريبي، والتهرب الضريبي -بشكل أفضل.
4. الربط ما بين التشدد في إجراءات التحصيل وتعزيز المنظومة القانونية الضابطة لذلك، وتوضيح المسار القانوني للإجراءات المتبعة وإصدار الارشادات المتخصصة. كذلك من الضروري تعزيز مفهوم ثقافة المشاركة الضريبية والعمل مع هيئات متخصصة توضح مصادر الإيرادات وسبل الانفاق بطريقة مبسطة وتشاركية قدر المستطاع.

المحور الثاني: الإنفاق وعلاقة ذلك بالنمو والتشغيل والدور الاجتماعي.

1. الربط ما بين الإعفاءات الضريبية وبعض المؤشرات الاقتصادية الحيوية مثل التشغيل والمساهمة في التصدير، ووضع إطار زمني لتلك الإعفاءات بناء على المؤشرات المتحققة. وهذا من شأنه الحد من الإعفاءات الضريبية الممنوحة في كثير من الأحيان والتي تظل مفتوحة أحيانا بعض زوال أسباب منحها.
2. محاولة اتباع سياسة إنفاق عام تحفز وتشجع معدلات النمو الاقتصادي خلال فترات الركود والتباطؤ الاقتصادي.

المحور الثالث: الاستقرار الكلي بما يشمل تقييم كفاءة الإنفاق والإطار المؤسسي.

1. دراسة هيكل الضرائب المتحصلة وما علاقة ذلك بالمتغيرات الاجتماعية وما هو السبيل الأمثل لتحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة، إذ من الضروري الربط ما بين الضرائب المحصلة ونوعية الخدمات التي يقدمها القطاع العام في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة لدفاعي الضرائب مثل البنية التحتية والتعليم والصحة.
2. تعزيز المشاركة الشعبية في نقاش الموازنة بما يضمن توسيع المشاركة والمساهمة بوضع أولويات الإنفاق بحيث تنتقل الى ما يعرف الى مبدأ "الموازنة المستجيبة" لحاجات وأولويات المجتمعات المحلية التي يفترض ان تخدمها النفقات العامة.



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

Tel: +962 6566 6476

Fax: +962 6566 6376

info@jsf.org

www.jsf.org



/JordanStrategyForumJSF



@JSFJordan